الآثار المترتبة على رفع الضريبة على البنوك وفرض ضريبة تصاعدية

إعداد

جمعية البنوك في الأردن

كانون الأول ٢٠١٢

عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	٥
مقدمة	٧
تمهيد	٩
أولاً: واقع ربحية الجهاز المصرفي الاردني	١١
ثانياً: الآثار والانعكاسات المتوقعة من قانون ضريبة الدخل الجديد	١٨
مقترحات بديلة	٢٣

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفِّق،،

باسم خليل السالم

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تضع بين أيديكم العدد الخامس من المجلد الثالث لسلسلة كراسات الجمعية والذي يأتي تحت عنوان "الآثار المترتبة على رفع الضريبة على البنوك وفرض ضريبة تصاعدية"، وهي مذكرة رفعت إلى اللجنة المالية الاقتصادية في مجلس النواب السادس عشر.

وتأتي هذه الكراسة في ظل ما يثار حول تعديل قانون الضريبة ورفع الضريبة على البنوك، بما في ذلك تحقيق مبدأ التصاعدية الضريبة في تحصيل إيرادات الخزينة.

حيث تبين هذه الكراسة واقع ربحية القطاع المصرفي الأردني وتطور مؤشرات الربحية للبنوك العاملة في الأردن، وخصوصاً في السنوات الأخيرة. كما تستعرض الكراسة أحد التحديات التي تواجه البنوك حالياً والمتمثلة في ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، وما يترتب على ذلك من تداعيات على ربحية البنوك.

هذا وقامت الكراسة بمقارنة العائد على الملكية في البنوك مع الفرص الاستثمارية البديلة في الأردن، ومقارنة ربحية قطاع البنوك مع القطاعات الأخرى في المملكة، إضافة لمقارنة ربحية القطاع المصرفي الأردني مع القطاعات المصرفية في الدول المجاورة، وذلك بهدف توضيح حقيقة أن البنوك ليست القطاعات الأكثر ربحية في المملكة، كما أن ربحيتها تعتبر أقر مقارنةً بالدول المجاورة، ومع هذا فهي تدفع أعلى نسبة ضريبة من بين القطاعات داخل المملكة، وأعلى من نسب الضريبة المفروضة على البنوك في الدول المجاورة.

كما ناقشت الكراسة الآثار والانعكاسات المتوقعة من تطبيق الضريبة التصاعدية على البنوك وذلك من خلال مناقشة الفروقات بين الضريبة الثابتة والضريبة التصاعدية، وبيان أيهما أفضل للخزينة، وتوضيح الأبعاد والآثار المتوقعة من فرض ضريبة تصاعدية، إضافة لاقتراح مجموعة من المقترحات البديلة.

وإننا نأمل أن تسهم هذه الكراسة في توضيح واقع وربحية القطاع المصرفي الأردني، وأن تبين مدى العبء الضريبي الذي يخضع له، وأن تكون عوناً لمتخذي القرار وجميع المهتمين في هذا المجال.

د. عدلي قندح
المدير العام

تمهيد

علمت جمعية البنوك بأن هنالك توجه من قبل وزارة المالية واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب في معرض مناقشاتها لقانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، لتعديل قانون الضريبة ورفع الضريبة على البنوك ، بما في ذلك تحقيق مبدأ تصاعدية الضريبة في تحصيل إيرادات الخزينة. وقد استندت اللجنة في مقترحها لتصاعدية الضريبة على نص المادة (١١١) من الدستور الأردني ومفاده أن «على الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء، وحاجة الدولة إلى المال».

ومن هذا المنطلق تدرك جمعية البنوك صعوبة الأوضاع الاقتصادية في المملكة وتدرك أيضا صعوبة أوضاع المالية العامة للخزينة ولكنها تود أن تبين أن مثل هذا التوجه سيكون له تداعيات سلبية كبيرة على القطاع المصرفي وسينعكس بالتالي على خزينة الدولة والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وبالرغم من أن الهدف الأساسي للضريبة هو توفير إيرادات كافية لخزينة الدولة تمكنها من الإنفاق وتحقيق المنافع العامة، لكن انطلاقاً من مبدأ وظيفية الضرائب فهناك أهدافاً أخرى للضريبة اجتماعية واقتصادية وسياسية يجب عدم تغافلها عند إقرار القانون الجديد وذلك حتى يكون قانوناً شاملاً ومتكاملاً. ولعل أحد أهم الأهداف الاقتصادية للضريبة هو أن تشجع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وبذلك لا يمكن فرض الضرائب لمجرد تحصيل الأموال حيث قد تكون الضريبة ذات حصيلة عالية كالضرائب على الدخل والتركات، ولكن أيضاً ذات آثار اقتصادية غير مرغوبة بل وضارة بالنشاط الاقتصادي للدولة.

ولا بد أن يتم أخذ القواعد الأساسية للضريبة بعين الاعتبار لما توفره من توازن بين مصلحة الدولة في حصولها على مواردها، وبين مصلحة المكلف في

تخفيض أعبائه وعدالة التوزيع، ولعل أهم هذه القواعد قاعدة العدالة الضريبية والتي تعني أن لا يتم فرض الضـريبة بشـكل عشـوائي، ولكن من خلال مجموعة ضـوابط تكفل تحقيق العدالة بين جميع المكلفين، فالنظام الضريبي العادل هو النظـام الذي يؤمن غالبية أفـراد المجتمع بعدالته. ونرى في الجمعية أن تطبيق العدالة الضـريبية يتطلب أن تفرض الضريبة بشكل يتناسب مع قدرة كل مكلف، وإتبـاع العدالة الأفقية والتـي تعني معاملة المكلفين ذوي الظروف الاقتصـادية المتماثلة معاملة ضريبية متماثلة.

وفيما يلي، سنضـع بيـن أيديكم بعض الحقائق والتوضـيحات المبنية على البيانـات الدقيقة والمعلومات الصـحيحة لواقع ربحية البنـوك ودرجة المبالغة فيهـا : فالربحيـة متراجعـة منذ أكثر من ٥ سـنوات ونسـبة الديون المشـكوك في تحصـيلها فـي ارتفاع متواصـل منذ ٣ سـنوات، ومعدل العائد علـى الملكية متواضـع بالمقارنـة مع مخاطر الاسـتثمار في أسـهم البنـوك، وربحية البنوك (مقاسـة بمعدل العائد على حقـوق الملكية) هي الأدنى مقارنة ببقية القطاعات الاقتصـادية، بالمقابل فان البنوك في الأردن تدفع أعلى نسـبة ضـريبة مقارنة بالقطاعـات الاقتصـادية الأخرى، والقطاع المصـرفي الأردني هو الأقل ربحية مقارنة بالقطاعات المصرفية في الدول المحيطة ومع ذلك فهو أكثر القطاعات دفعاً للضريبة بالمقارنة بالدول المجاورة في الإقليم.

وبناء عليه، فان رفع الضـريبة على البنوك أو فرض ضريبة تصاعدية عليها سيكون له آثار سلبية كبيرة ليس فقط على البنوك وإنما أيضا على مالية وخزينة المملكة كما هو موضح في الجزء الثاني من الورقة.

وبالرغـم مما ذكر أعـلاه، نؤكد أن الوضـع العام لكافة البنـوك العاملة في الأردن سليم ومعافى بفضل السياسات الحكيمة التي تتبعها ادارة البنوك وبفضل الرقابة الحصيفة للبنك المركزي.

أولاً: واقع ربحية الجهاز المصرفي الأردني

١. تطورات الربحية للبنوك العاملة في الأردن:

يعمل في الأردن حالياً ٢٦ بنكاً منها ١٦ بنكاً أردنياً وعشرة بنوك أجنبية. ومن خلال تحليل أداء وربحية هذه البنوك في عام ٢٠١١ نلاحظ ما يلي (انظر شكل رقم ١):

- أن ٧٧٪ من البنوك العاملة في الأردن حققت أرباحاً قبل الضريبة تقل عن ٣٠ مليون دينار.
- وأن ستة بنوك حققت أرباحاً قبل الضريبة تزيد عن ٣٠ مليون دينار.
- وأن خمسة بنوك حققت أرباحاً قبل الضريبة تتراوح بين ١٥ مليون دينار و ٣٠ مليون دينار.
- وأن ستة بنوك حققت أرباحاً قبل الضريبة تتراوح من ٥ مليون دينار إلى ١٥ مليون دينار.
- وأن البنوك التسعة الباقية حققت أرباحاً قبل الضريبة أقل من ٥ مليون دينار.

شكل رقم (١):

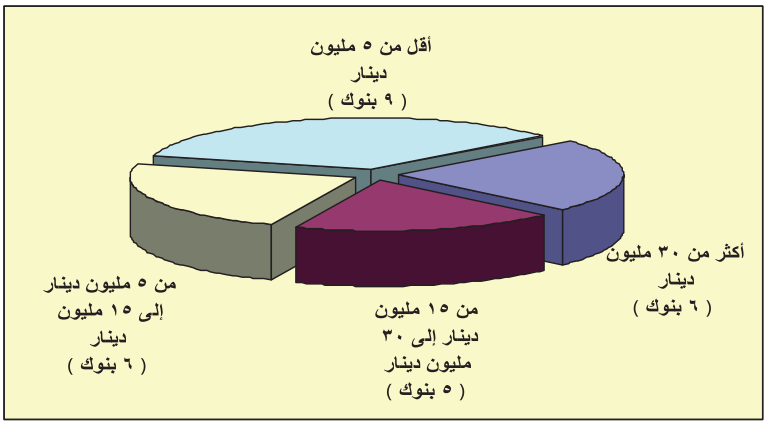

٢. هل هنالك مبالغة في ربحية البنوك ؟

ان ما يثار حول ربحية البنوك الأردنية عن كونها شديدة الارتفاع لا يستند إلى أي تحليل علمي أو دراسة موضوعية. حيث ان الالتفات إلى قيمة الأرباح المطلقة لا تعكس صورة حقيقية عن ربحية البنوك إلا إذا اقترنت بحجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع. وباستخدام أكثر مؤشرات الربحية دقة والعائد الاستثماري على حقوق الملكية ومقارنتها بمعدلات التضخم والفرصة البديلة ومقارنتها مع مثيلاتها في الدول المجاورة، ومع غيرها من القطاعات الاقتصادية في المملكة نجد ما يلي:

أ. تراجع ربحية القطاع المصرفي خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)

يشير شكل رقم (٢) إلى أن أداء وربحية القطاع المصرفي الأردني قد تراجع خلال السنوات الستة السابقة مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، بفعل العديد من العوامل نذكر منها تزايد حدة المنافسة بين البنوك، وارتفاع نسبة الديون غير العاملة، وتراجع أداء الاقتصاد الأردني بشكلٍ عام.

وفي عام ٢٠١١، حققت البنوك العاملة في الأردن ربحاً بعد الضريبة مقداره ٣٩٠ مليون دينار مقابل حقوق ملكية بلغت ٤٧٠٠ مليون دينار لنفس العام، لتنخفض نسبة العائد المتحقق على حقوق الملكية إلى مستوى ٨,٣٪، مقارنةً مع نسبة عائد ٨,٨٪ في عام ٢٠١٠.

شكل رقم (٢): ربحية القطاع المصرفي الأردني للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١١

(العائد على حقوق الملكية)

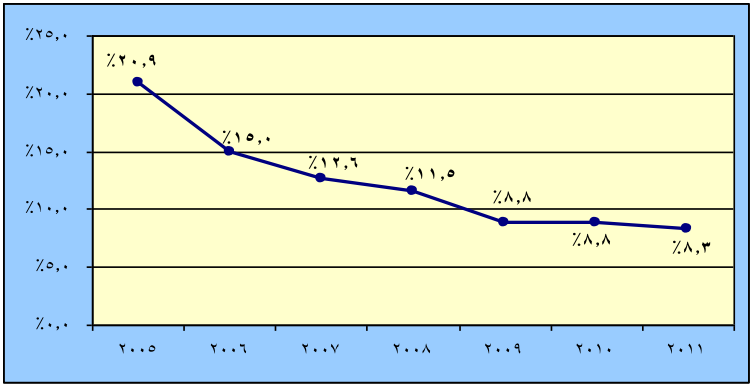

ب. ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي القروض

يشير الشكل رقم (٣) إلى أن نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك العاملة في الأردن قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وقد جاء هذا نتيجة تراجع الملاءة الائتمانية للعديد من العملاء متأثرين بالظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع النشاط الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية والفترة التي تلتها.

شكل رقم (٣): نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في الأردن

٢٠٠٥-٢٠١١

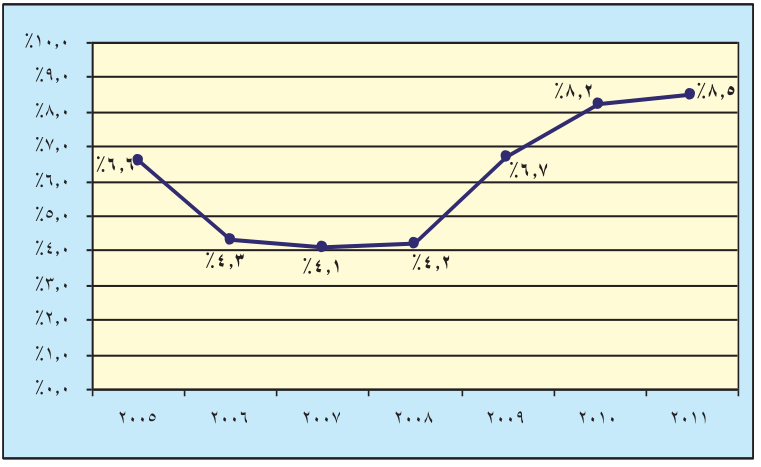

ج. مقارنة العائد على الملكية للبنوك مع الفرص الاستثمارية البديلة في الأردن

عند مقارنة هذا العائد مع مستويات الفرصة الاستثمارية البديلة في الأردن، يمكن الاستنتاج بأن ربحية البنوك متواضعة مقارنة بمخاطرة الاستثمار في أسهمها. فمثلاً عند مقارنة العائد على حقوق الملكية في البنوك والبالغ ٨,٣٪ بالعائد الخالي من المخاطرة Risk free والمتمثل بالعائد على سندات الحكومة الأردنية والذي بلغ ٦,١٤٪ في شهر حزيران ٢٠١٢، يلاحظ أن علاوة المخاطرة (٢,١٦٪) تعتبر متدنية وبما لا يعكس حجم المخاطرة الحقيقية التي يتعرض لها المستثمر في أسهم البنوك العاملة في الأردن.

د. مقارنة ربحية قطاع البنوك مع القطاعات الأخرى في الأردن

على الرغم من إسهام القطاع المصرفي بحوالي ٤٠٪ من الإيرادات الضريبية المحصلة من دخل الشركات، إلا انه لا يعتبر الأكثر ربحية بين

القطاعات الحيوية الأردنية. فعلى سبيل المثال، بلغ العائد على الملكية للقطاع الصناعي ما نسبته ٧,١٠٪ في عام ٢٠١٠، وبلغ المعدل ٢٢٪ لشركات التكنولوجيا والاتصالات، و ٦,١٣٪ لقطاع الإعلام، مقابل ربحية تناهز ٨٠,٨٪ للقطاع المصرفي في نفس العام.

وفيما يتعلق ببيانات عام ٢٠١١، فقد حققت شركات الاتصالات عائداً على حقوق ملكيتها بواقع ٢,١٦٪، وشركات التعدين ٢,٢٩٪، مقارنةً بربحية ٣,٨٪ للقطاع المصرفي في نفس العام. ويمثل الشكل رقم (٤) مقارنة بين ربحية القطاع المصرفي الأردني مقارنة بقطاعي الصناعة والاتصالات.

شكل رقم (٤): مقارنة الربحية ونسبة الضريبة للقطاع المصرفي والقطاعات الأخرى ٢٠١١

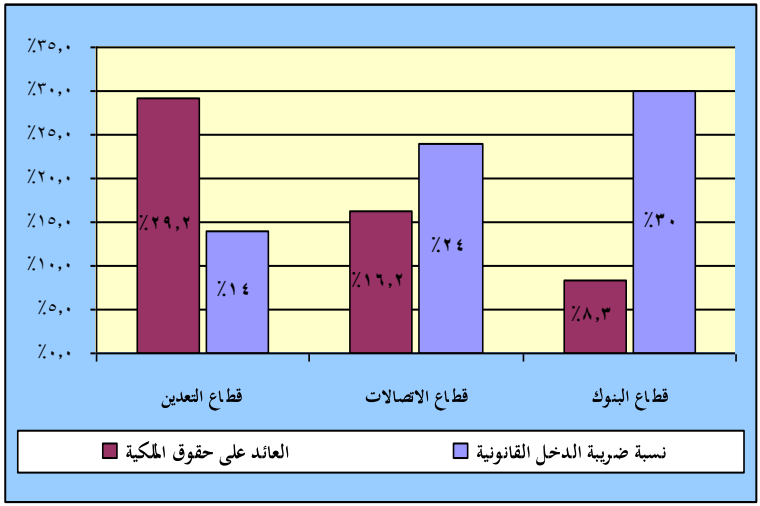

هـ. البنوك تدفع أعلى نسبة ضريبة رغم أنها ليست الأكثر ربحية

كما يشير الشكل رقم (٤) فإنه وبالرغم من المعطيات السابقة، ورغم التزام البنوك الكامل بتسديد مستحقاتها الضريبية، إلا ان القطاع المصرفي لا

يزال عرضــة لأعلى نسبة ضريبة دخل مفروضــة على الشركات. على الرغم من ارتفاع كلف هذا القطاع مقارنةً مع القطاعات الأخرى، بالإضــافة إلى ما أشارت له مجموعة من الدراسات الدولية و من ضمنها دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية من ضرورة عدم زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين الملتزمين وتركيز جهود دائــرة ضــريبة الدخــل نحو رفع كفاءة التحصــيل الضــريبي من قطــاع الأفراد والشــركات الصــغيرة، والتي أثبتت نفس الدراســة تدني كفاءته مقارنة بمعظم الاقتصاديات العالمية.

و. القطــاع المصرفــي الأردني الأقل ربحية مقارنةً مــع القطاعات المصرفية في الدول المجاورة

يبين الشــكل رقم (٥) أن القطاع المصرفي الأردني هو الأقل ربحية مقارنةً مــع مثيلاته في الدول المجاورة بســبب ما يتعرض له من ضــغوط مختلفة. وإذا أخذنــا بعين الاعتبار أن نســبة ملكية غيــر الأردنيين في أســهم البنوك الأردنية تصــل إلى حوالي ٦٠٪، فإن أية ضــغوطات إضافية على ربحية البنوك من خلال زيادة عبء الضــريبة ســينجم عنها زيــادة مخاطر هروب رأســ المال الأجنبي وتحول المســتثمرين الأجانب إلى الاستثمار في القطاعات المصرفية في الدول المجاورة والتي تعتبر أعلى ربحية.

شكل رقم (٥): مقارنة ربحية البنوك في الأردن مع مثيلاتها في الدول المجاورة لعام ٢٠١١

(العائد على حقوق الملكية)

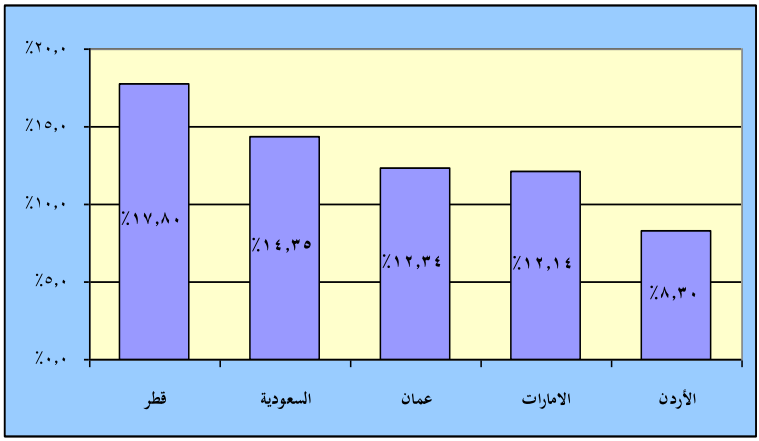

ي. القطاع المصرفي الأردني يدفع أعلى نسبة ضريبة مقارنةً مع الدول المجاورة

لا بد من الإشارة إلى أن معدل الضريبة الحالي المفروض على البنوك في الأردن (٣٠٪) يعتبر الأعلى مقارنةً بالدول المجاورة. وكما يبين الشكل رقم (٦) يبلغ معدل الضريبة على الشركات في لبنان ١٥٪، وفي الجزائر ٢٥٪، وفي مصر ٢٠٪، وفي فلسطين ١٥٪ ، وفي الكويت ١٥٪، وفي عمان ١٢٪، وفي قطر ١٠٪، وفي تركيا ٢٠٪، وفي البحرين صفر ٪، وتبلغ الضريبة على البنوك وشركات التأمين في سوريا ٢٥٪. ومن هذا المنطلق، فينبغي لمعدلات الضريبة الجديدة في الأردن أن تراعي معدلات الضريبة السائدة في المنطقة بهدف الحفاظ على تنافسية القطاع المصرفي الأردني مقارنةً بالدول المجاورة.

شكل رقم (٦):

معدل الضريبة على البنوك في الأردن مقارنةً بالدول المجاورة

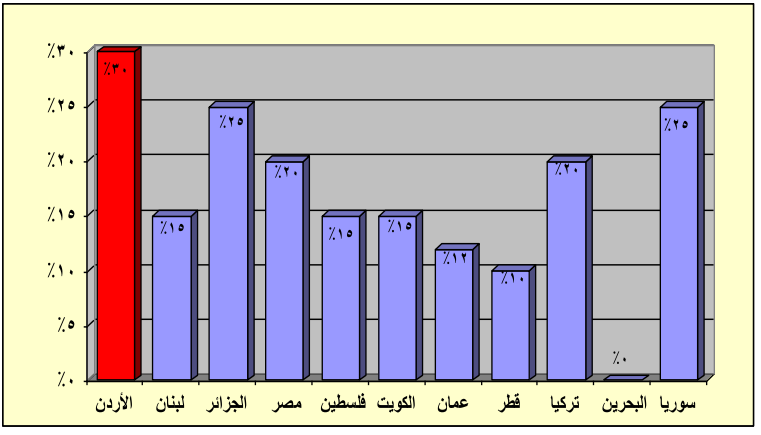

ثانياً: الآثار والانعكاسات المتوقعة من قانون ضريبة الدخل الجديد

تؤمن البنوك العاملة في الأردن بأهمية قيام الحكومة بالسعي لتعزيز إيراداتها وتخفيض عجزها ومديونيتها، لكن البنوك ترى ضرورة أن يتمتع قانون الضريبة الجديد بالعديد من المزايا والمقومات التي تجعله قانوناً عصرياً يراعي العدالة بين المكلفين باختلاف فئاتهم، وأن لا يكون قانوناً مرحلياً لا يأخذ بعين الاعتبار الآثار والتبعات طويلة الأجل التي قد تنبثق عنه. وفي هذا الصدد نورد فيما يلي بعض الأمور التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند صياغة قانون الضريبة الجديد.

١- **ضريبة ثابتة (Flat) أم ضريبة تصاعدية (Progressive):**

◄ الضرائب الثابتة هي الضرائب التي تفرض بنسبة ثابتة على وعاء الضريبة، فمهما تغير وعاء الضريبة تظل هي ثابتة، كما في الضريبة الحالية المفروضة على قطاع البنوك والبالغة ٣٠٪، والضريبة المفروضة على شركات الاتصالات والتأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية

بما فيها شركات الصرافة والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي والبالغة ٢٤٪، والضريبة المفروضة على الأشخاص الاعتباريين الآخرين ونسبتها ١٤٪.

- أما الضرائب التصاعدية فهي التي يزيد فيها معدل الضريبة مع زيادة الدخل، بمعنى أن معدل الضريبة يتناسب طردياً مع الدخل. ومبدأ الضريبة التصاعدية مبني على أن ارتفاع الدخل يعني زيادة القدرة على دفع الضرائب. وعلى الرغم من أن تطبيق الضريبة التصاعدية يصب في المقام الأول في تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى الأفراد، إلا أن آثار تطبيق هذا المبدأ على مستوى الشركات لا زالت محل نقاش كبير. فالضريبة التصاعدية على الشركات ستعني أن تدفع الشركات الأكثر نجاحاً وأكثر ربحية نسبة ضريبة أكبر من الشركات ذات الربحية المنخفضة حتى ضمن نفس القطاع، وهذا من شأنه أن ينعكس على كلف الأموال ونسب العائد على الاستثمار والعائد على الملكية وفي النهاية على القدرة التنافسية للشركات الأعلى ربحية.

٢- أيهما أفضل للخزينة الضريبة التصاعدية أم الثابتة؟

أثبتت العديد من الدراسات بأن الضريبة الثابتة تحقق للخزينة إيرادات أكبر من الضرائب التصاعدية وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

- إن نظرية التوزيع الطبيعي تشير إلى ظاهرة تركز الغالبية في الوسط، وهذا ينطبق على الشركات أيضاً حيث يحقق الجزء الأكبر من الشركات أرباحاً متوسطة، بينما يكون عدد الشركات التي تحقق أرباحاً مرتفعة جداً أو منخفضة جداً قليل نسبياً. وبناءً على ما سبق فإن فرض ضريبة ثابتة سيحقق عوائد أعلى لأن جميع الشركات ستدفع نفس النسبة. أما في حالة فرض ضريبة تصاعدية فإن ذلك يتضمن على أن تدفع معظم الشركات ضريبة أقل لأن أرباحها في شريحة ضريبية منخفضة، بينما سيكون عدد

الشـركات ذات الربحية المرتفعة والتي تدفع ضـريبة مرتفعة قليل، وهو ما سينجم عنه حصيلة ضريبية أقل للخزينة.

شكل رقم (٧)

رسم توضيحي لمفهوم التوزيع الطبيعي

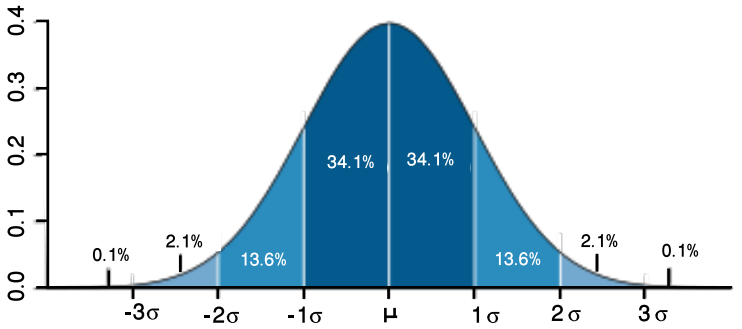

◄ كذلك فإن الضـريبية التصاعدية تتضمن على وجود شرائح ضريبية تتزايد فيها نسـبة الضـريبة من شـريحة لأخرى، وهذا يعني بأن جميع الشـركات ستدفع ضـرائب أقل على الشرائح الأولى من دخلها مما يحرم الخزينة من إيرادات كبيرة.

◄ مثـال: لـو افترضـنا أن هناك ثلاثة شـركات هـي (أ) و (ب) و (ج) كانت تحقق أرباحاً قبل الضريبة مقدارها ٢٥ ألف دينار و ٥٥ ألف دينار و ٧٥ ألف دينار على التوالي. فإن الحصـيلة الضريبة في حال الضريبة الثابتة ستكون أكبر منها في حال الضريبة التصاعدية وذلك كما يلي:

أ. إذا كانت نسـبة الضـريبة الثابتة المفروضة على هذه الشركات ٣٠٪، فإن إجمالي الحصيلة الضريبية للخزينة هي ٤٦٥٠٠ دينار.

جدول رقم (١)

احتساب إجمالي الحصيلة الضريبية بافتراض ضريبة ثابتة نسبتها ٣٠٪

الشركة	الربح قبل الضريبة	الضريبة المستحقة بافتراض ضريبة ثابتة ٣٠٪
أ	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠
ب	٥٥٠٠٠	١٦٥٠٠
ج	٧٥٠٠٠	٢٢٥٠٠
المجموع	١٥٥٠٠٠	٤٦٥٠٠

ب- إذا كانت الضريبة تصاعدية بحيث تدفع الشركات نسبة ٥٪ عن الشريحة الأولى (من صفر إلى ١٠٠٠٠)، و ١٥٪ عن الشريحة الثانية (من ١٠٠٠١ إلى ٢٥٠٠٠)، و ٢٥٪ عن الشريحة الثالثة (من ٢٥٠٠١ إلى ٤٥٠٠٠)، و ٣٥٪ عن الشريحة الرابعة (من ٤٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠٠)، و ٤٥٪ عن الأرباح التي تزيد عن ٧٠٠٠٠، فإن إجمالي الحصيلة الضريبية للخزينة هي ٣٢٧٥٠ دينار.

جدول رقم (٢)

احتساب إجمالي الحصيلة الضريبية بافتراض ضريبة تصاعدية حسب الشرائح

الشريحة الضريبية	نسبة الضريبة على كل شريحة	أ ٢٥٠٠٠	ب ٥٥٠٠٠	ج ٧٥٠٠٠
من صفر - ١٠٠٠٠ دينار	٥٪	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
من ١٠٠٠١- ٢٥٠٠٠ دينار	١٥٪	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠
من ٢٥٠٠١- ٤٥٠٠٠ دينار	٢٥٪	-	٥٠٠٠	٥٠٠٠
من ٤٥٠٠١- ٧٠٠٠٠ دينار	٣٥٪	-	٣٥٠٠	٨٧٥٠
أكثر من ٧٠٠٠٠ دينار	٤٥٪	-	-	٢٢٥٠
مجموع الضرائب من كل شركة		٢٧٥٠	١١٢٥٠	١٨٧٥٠
إجمالي الحصيلة الضريبية		٣٢٧٥٠		

٣- أبعاد فرض ضريبة تصاعدية:

◄ إذا رأت الحكومة تطبيق الضريبة التصاعدية على الشركات فمن الحكمة ألاّ تغالي في معدلات الضريبة المفروضة على الشرائح المختلفة، حيث من الضروري أن تبدأ الشرائح الضريبة الأولى من معدلات منخفضة نسبياً مثل ١٠٪ وأن تتزايد تدريجياً بحيث لا يتجاوز معدل الضريبة للشريحة العليا نسبة الضريبة الحالية وهي ٣٠٪. لأن ارتفاع نسبة الضريبة على الشرائح الضريبية من شأنه التسبب بالعديد من الآثار السلبية وعلى كافة الأطراف، نذكر منها ما يلي:

■ بالنسبة للبنوك الأردنية فإن ارتفاع معدلات الضريبة على الشرائح سيترك أثر سلبي على حساب القيمة العادلة لأسهم الشركات، مما سيؤثر سلباً على سوق عمان المالي، علماً بان البنوك المدرجة تستحوذ على أكثر من ٤٠٪ من القيمة السوقية لبورصة عمان، الأمر الذي يؤثر على قدرة البنوك على رفع رؤوس أموالها من خلال سوق الأسهم من جهة، و يضيف إلى تراجع الثقة في السوق المالي من جهة أخرى، خاصة من قبل المستثمرين الأجانب الذين سبق وتم الإشارة إلى أنهم يملكون أكثر من ٦٠٪ من القيمة السوقية للبنوك المدرجة. من جهة أخرى، رفع معدلات الضريبة على البنوك لتفضيل تعزيز نشاطاتها التجارية من خلال فروعها في دول الجوار وخاصة تلك التي تمتاز بأعباء ضريبية اقل.

■ بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، فإن ارتفاع متوسط معدل الضريبة المدفوع من قبلهم عن المعدل الحالي سيدفعهم إلى تقليص أعمالهم داخل المملكة والتوجه نحو الدول المجاورة والتي تتميز بمعدلات ضريبة أقل وربحية أعلى، وهذا سينعكس سلباً على ظروف المنافسة في السوق الأردني وعلى معدلات البطالة والاستثمار المتوفرة، وسيسهم في تراجع حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي.

- من الممكن ان يسهم رفع الضريبة في دفع البنوك إلى محاولة توسيع هامش الفائدة بين الودائع والتسهيلات بهدف المحافظة على مستوى ربحيتها، خاصةً مع التراجع الكبير الذي شهدته ربحية البنوك خلال السنوات القليلة الماضية وهذا سينعكس على شكل زيادة في الكلف على العملاء والمستهلكين عموماً.
- نظراً لكون الحكومة هي المقترض الأكبر من البنوك حالياً، فإن ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية سيشمل سندات و أذونات الخزينة وبما سيفاقم من عبء خدمة الدين العام على الموازنة. كما سيزيد من أثر ارتفاع الفائدة على الاقتراض الحكومي، تركز استحقاق السندات الحكومية في سنوات قليلة، ما قد يؤدي إلى ارتفاع خدمة الدين العام بما يفوق الحصيلة الضريبية المتوقعة في حال كانت معدلات الضريبة مرتفعة على الشرائح الضريبية.
- وسيؤدي رفع معدلات الضريبة، وما يرافق ذلك من ارتفاع في أسعار الفوائد وانخفاض نمو التسهيلات الممنوحة، إلى تراجع في النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما سيؤدي في المدى المتوسط والطويل لتراجع الحصيلة الضريبية للخزينة.
- إن أية ضغوطات إضافية على ربحية البنوك العاملة في المملكة سيبطئ من نمو قواعدها الرأسمالية وسيولد مزيداً من الضغوط على تصنيفها الائتماني من قبل الوكالات الدولية. وهو الأمر الذي سيزيد من تكلفة تعاملاتها مع المؤسسات المالية العالمية.

مقترحات بديلة:

بما أن هدف الحكومة الأساسي من تغيير قانون الضريبة هو زيادة الحصيلة الضريبية خاصةً في ظل العجز المتزايد للموازنة العامة، فمن الواجب أن يركز القانون الضريبي الجديد على معالجة موضوع التهرب الضريبي بشكل موضوعي

وعادل وبالشـكل الذي سيسـهم في تنمية الحصيلة الضـريبية وذلك من خلال تشـديد وتغليظ العقوبات الخاصة بالتهرب الضريبي. وقد تكون انعكاسات ذلك على الإيرادات الضـريبية أكبر من أي زيادة في معدلات الضريبة على الشركات بمختلف قطاعاتها.